أثر التحولات السوسيوثقافية للمجتمع الجزائري على بنية الأسرة الجزائرية وتجلياتها الاغترابية

The impact of socio-cultural status transitions of Algerian society on family structure and manifestation of alienation

كريمة عطوب: طـــالبة دكتـــوراه

يوسف حنطابلي: أستاذ محاضر" أ "

جـــامعة البلـيدة 2

تاريخ إرسال المقال: 2018 /11/23 **تاريخ قبول المقال:** 2019/05/06

الملخص

طرأت على الأسرة الجزائرية عدة تغيرات خلال مراحل زمنية مختلفة، بسبب التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي مرت بها على الصعيدين العربي والإسلامي من جهة، وعلى الصعيد الاستعماري من جهة أخرى، مما جعلها تمتاز بسمات تختلف عما كانت عليه سابقا من حيث البنية والوظائف التي كانت تقوم عليها. هذه الأوضاع الجديدة صاحبتها تطورات سريعة وجوهرية مست مختلف جوانب الحياة اليومية للأفراد والأسر، خاصة فيما تعلق بالمعايير والأدوار والقيم التقليدية للأسرة الجزائرية ،مما شكل مصدرا للتناقضات والصراعات الخطيرة داخل الأسر المحدثة، في ظل التحدي الحضاري الخارجي وما تطرحه الثورات العلمية والتكنولوجية الحديثة على كافة الأصعدة والمستويات. لتتجلى من خلالها أبرز مظاهر الاغتراب معبرة عن تلك التباينات والاختلافات التي تفقد الأشياء معانيها وقيمتها والأشخاص أهدافهم وانتمائهم والمجتمع ثقافته وقواعده.

الكلمات المفتاحية: التحولات السوسيوثقافية، المجتمع الجزائري، الأسرة الجزائرية، الصراع، الاغتراب.

المؤلف المرسل: كريمة عطوب، ek.atoub@univ-blida2.dz

Abstract

Algerian family has undergone several changes over different time stages, because of social, economic and cultural transformations that passed at the Arab and Islamic world on the one hand, and on the other hand, colonial making feature attributes are different from what they were previously in terms of structure and functions. These new situations with quick and substantial developments covering various aspects of the daily life of individuals and families, particularly with regard to the criteria and roles and traditional family values , what form a source of discrepancies and conflicts within families ,and this under the cultural challenge posed by external modern scientific and technological revolution at all levels. of which manifested most visible alienation appearances expressing those differences that lose their meaning and value people stuff their goals and their membership and society culture and rules.

Key words: socio-cultural status transitions, Algerian society, Algerian family, conflict, alienation.

1- المقدمة

شهد المجتمع الجزائري المعاصر عدة تحولات واسعة النطاق والعمق، خاصة خلال فترة تزيد عن نصف قرن بعد الاستقلال الوطني، والتي أثرت على الأسرة في شكلها ووظائفها وخصائصها، وساهمت في حدوث تغيرات على مستوى الأهداف والقيم والمعايير التي كانت توجه سلوكات أفرادها وتحدد مكاناتهم وأدوارهم الاجتماعية، حيث أضحت الأسرة الجزائرية خاضعة لتأثيرات اجتماعية واقتصادية وثقافية داخلية وخارجية. فعلى مستوى دور المرأة ومكانتها في المجتمع، أصبح لها الحق في العمل والانتخابات والتعليم وتقلد المناصب السياسية والعسكرية التي كانت فيما مضى حكرا على الرجال، كما أن دورها في المجتمع تعزز يوما بعد يوم، إذ أصبحت تشارك في جميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية والتربوية والتعليمية. إن هذه التحولات في مكانة المرأة صحبتها بالضرورة تحولات وتغيرات فيما يتعلق بالنظرة إلى الزواج وقيمه وتنظيم الأسرة من حيث الانجاب وتربية الأبناء.

كما ساهم الوضع الجديد في إضعاف سلطة الأب التقليدية، وبالتالي خفف من حجم التسلط الذي كان مفروضا على الأبناء سابقا، وأصبح لديهم حجما واسعا من الاستقلالية الأسرية .وهذا ما لم يعد من مبرر لوجود النمط الأبوي الذي كان

قائما في البنية الأسرية القديمة، حيث حدث تغير في الأدوار الأسرية، وأخذ مظهر الأب الذي كان في السابق يتخذ قرارات لا رجعة فيها، يتلاشى شيأ فشيأ ضمن الأطر الاجتماعية المعاصرة، حيث هبت موجة التحرر في العلاقات الاجتماعية العائلية، فلم يعد الأب يمثل مركز القرار، وأصبح في نظر أبنائه مستشارا مسموعا. لكن تراجع سلطة الأب داخل الأسرة لا يعني بالضرورة استقالته من وظائفه الأساسية أو تخليه عن واجباته، وإنما تغيرت صورته وعدلت مكانته ووظائفه داخل الأسرة.

لقد شكل تغير ملامح البناء الأسري ونسق السلطة فيها إلى تفكك العائلات وانقسامها لأسر صغيرة الحجم، ما أدى بدوره إلى تلاشي بعض القيم التي كانت سائدة داخل المجتمع الجزائري، وإلى الصراع مع القيم الجديدة، والذي أثر سلبا على البنية الثقافية للمجتمع، وتسبب في أزمة قيم وهوية تمثلت في انشطارات ثقافية مختلفة وبروز مظاهر اجتماعية دخيلة. خاصة مع اختلاط المفاهيم وتعدد القيم الاجتماعية وعدم وضوح الأهداف التي تولد لدى الفرد إحساسا بعدم أهميته وفقدانه لقيمته، حيث يتكثف لديه شعور بأنه غريب عن المجتمع الذي يعيش فيه ولا ينتمي إليه، باعتباره ليس جزءا من عاداته وتقاليده ونظامه الأخلاقي، فالإنسان المغترب البعيد عن التوافق الاجتماعي السائد، غالبا ما يفشل في علاقاته الأسرية والاجتماعية، بسبب الوحدة والعزلة الاجتماعية التي تنتج عن عدم قدرته على الاندماج في مؤسسات المجتمع المختلفة وكذا الاحتكاك بأفراده والتفاعل الإيجابي معهم، حيث تبدو المعايير الاجتماعية والقيم التي يشترك فيها مع أفراد أسرته أو مجتمعه فارغة من محتواها وبدون معنى أو أهمية في نظره. فوجود اختلافات واضحة في الأمور الطبيعية والعادية، تفقد الأشياء معانيها لديهم، مما يشعرهم بالعجز في إيجاد معنى وهدف للاستمرار في للحياة، وفقدان السيطرة عليها وعلى مختلف المواقف التي يواجهونها في ظل غياب معايير وقواعد واحدة تحكمها.

وهذا ما يجعلنا نطرح التساؤل التالي: ما هي التأثيرات التي أحدثتها التحولات الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري على بنية الأسرة الجزائرية؟ وكيف ساهمت هذه التحولات في جعل ظاهرة الاغتراب أكثر حدة ؟ وما هي أهم تجلياته داخل المجتمع؟

2- التحولات السوسيوثقافية للمجتمع الجزائري وأثرها على بنية الأسرة الجزائرية

لقد تميز السياق الاجتماعي الذي تطورت فيه الأسرة الجزائرية بعدة تغيرات وتحولات اجتماعية، ثقافية، اقتصادية وسياسية شملت مختلف جوانب الحياة الاجتماعية، إذ مرت من خلالها الأسرة الجزائرية من النمط التقليدي المصمم على شكل أسرة ممتدة إلى النمط الحديث في شكل أسرة بسيطة صغيرة الحجم غير قادرة على إيواء أسرة أخرى. حيث انقسمت الأسرة التقليدية إلى أسر فرعية لتتماشى مع تطورات العصر الحديث، لتشكل أسرا نووية تضعف فيها روابط القرابة وتتلاشى فيها العلاقات مع الأقارب، كما يعيش ضمنها عدد محدود جدا من الأجيال في نفس المنزل، لأن المتزوجون حديثا يفضلون العيش في منازل مستقلة عن منازل أهاليهم، هذا الانقسام أدى إلى انعزال الأسرة النواة ذات الإمكانيات المحدودة بشريا أو ماديا.[1]

لقد أدت السياسة التصنيعية التي انتهجتها الجزائر منذ مطلع السبعينات إلى بروز ظاهرة الهجرة الداخلية الجماعية من الأرياف باتجاه المدن، قصد الاستفادة من الامتيازات التي تتيحها هذه الأخيرة، مما انعكس على بنية الأسرة الجزائرية، إذ لم تعد تمثل في حد ذاتها وحدة الإنتاج، نظرا لتفكك روابطها وانقسام أفرادها وانكماش علاقاتها الأسرية التي تقلصت إلى أن اتخذت شكل الأسرة النووية التي تضم الوالدين وأبنائهم المباشرين فقط.

وعليه فإنه بفعل التحديث والتمدن والتصنيع ومع انتشار الأيديولوجيات الغربية، إضافة إلى خروج المرأة لعالم الشغل، وسيادة نزعة الاستقلالية التحررية في إدارة الحياة الزوجية، انتشر معها النموذج النووي وتدعم أساسه في المجتمع الجزائري الفتي.[2] حيث أن الأسرة الجزائرية في البنية المعاصرة والتي ظهرت في شكل مغاير عما كانت عليه في البنية التقليدية، كان نتيجة حتمية للتغيرات والتطورات وحتى تلك التناقضات التي خبرها المجتمع الحديث. وعلى هذا الأساس فإن الأسرة الجزائرية في الوقت الحالي ظلت مرتبطة أشد الارتباط بالخصائص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي حدثت ولا تزال تحدث في المجتمع، والتي لا يمكن فصلها عنها.

هكذا أصبحت الأسرة الجزائرية تتميز بنطاق ضيق وذات تركيب بسيط، فبعد أن كانت في طابعها العام أسرة ممتدة، أصبحت اليوم تتسم بصغر حجمها

بسبب تناقص أعداد أفرادها. لكن رغم هذا فإنه توجد بعض الزيجات التي مازالت تعيش في نطاق الأسرة الكبيرة، ويرجع ذلك غالبا إلى أزمة السكن التي يعني منها المجتمع الجزائري، والتي لا تسمح لجميع الزيجات بالحصول على مساكن خاصة بهم، إضافة إلى أن الحياة في المدينة تتطلب أن يكون عدد الأفراد محدودا عكس ما كانت عليه في الريف، إضافة إلى اختلاف أو تباين البنية الاقتصادية الإنتاجية للأسرة الممتدة والتي كانت تعتمد على الإرث العائلي والمتمثل في الأراضي الزراعية كوحدة إنتاجية واستهلاكية، والتي مع مرور الوقت أخذت في التقلص والزوال، وهذا بفقدان الأراضي الزراعية و انقسامها، وانتقال الأفراد إلى المدينة التي عرفت وجود المؤسسات الصناعية والتجارية التي تستخدم الفرد المهاجر إليها على أساس كفاءته وقدراته دون اعتبار للجنس أو السلالة أو القرابة أو غيرها.[3]

لقد عرف السلوك الإنجابي الذي تبنته الأسر الجزائرية تأثيرا كبيرا على حجمها، فإذا ما أردنا معرفة الحجم الذي وصلت إليه الأسر الجزائرية في الوقت الحالي، يتوجب علينا سرد التطورات التي عرفتها هذه الأخيرة من حيث الحجم منذ الاستقلال، وذلك من خلال المقارنة بين التعدادات المؤكدة لأثار التحول الديموغرافي على حجم العائلة الجزائرية.[4]

المرحلة الأولى (1966_1987): اتجه في هذه المرحلة متوسط حجم الأسرة نحو الازدياد بحيث ارتفع من 5.92 فردا في الأسرة الواحدة خلال تعداد سنة 1966 إلى 6.66 فردا في تعداد سنة 1977، ليواصل الارتفاع إلى غاية 7.10 فردا في الأسرة حسب التعداد الخاص بسنة 1987، مسجلا بهذا معدل تغير نحو الزيادة قدره 12.5 %بين تعدادي 1966 و 1987.

والملاحظ في هذه المرحلة أن متوسط حجم الأسرة في المناطق الريفية يفوق نظيره المسجل في المناطق الحضرية بصفة عامة.

المرحلة الثانية (1987_ 1998): خلال هذه المرحلة تميز متوسط حجم الأسر بالانخفاض على عكس ما شهدته المرحلة السابقة من تطور ، إذ عرف متوسط حجم الأسرة تناقصا ملحوظا من 7.10 فرد خلال تعداد سنة 1987 إلى 6.3 فرد حسب نتائج تعداد سنة 1998، مسجلا بذلك معدل تراجع ما نسبته 11.27% خلال الفترة الممتدة ما بين1987 و 1998.

المرحلة الثالثة (1998_ 2002): وقد امتازت هذه المرحلة بارتفاع طفيف جدا في متوسط حجم الأسر، بحيث امتاز مستواه بالثبات، حيث بقي متوسط حجم الأسرة في حدود 6.3 فرد في الأسرة. ومن خلال ملاحظة هذا المؤشر في كل من الوسط الحضري والريفي نجد تفاوتا بينهما في هذا المؤشر.

المرحلة الرابعة (2002_2008): سجل متوسط حجم الأسرة تراجعا من 6.36 فرد في الأسرة حسب نتائج مسح سنة 2002 إلى حوالي 5.86 فرد حسب نتائج تعداد سنة 2008، حيث لوحظ انخفاض بمعدل قدره 7.86 %، وهذا على طول الفترة الملاحظة.

عموما إذا تم الأخذ بنتائج تعداد سنة 1966 كقاعدة مرجعية للمقارنة مع نتائج تعداد السنوات الأخيرة، فإنه يمكن ملاحظة أن متوسط حجم الأسرة الجزائرية قد رجع تقريبا إلى مستواه الأول واستقر فيه، وهذا بالرغم من كل هذه المراحل التي شهدت ارتفاعا في بعض أحيان وانخفاضا واستقرارا في أحيان أخرى، وبالرغم أيضا من اختلاف العوامل المؤثرة على متوسط حجم الأسرة الجزائرية في كل مرحلة من المراحل السابقة.

لطالما كانت المرأة في الأسرة التقليدية تجد راحتها في دورها الإنجابي الذي كان يعطيها سلطة نوعية داخل الأسرة، لكن مع الإقبال الكثيف والمتزايد للأسر على تنظيم نسلهم واستعمال التقنيات الحديثة المتعلقة بالشؤون المنزلية، أتاح للمرأة وخاصة المتعلمة منها فرصا عديدة للعمل وإثبات جدارتها سواء داخل المنزل أو خارجه، حيث أن المجتمع الصناعي الحديث وما أتاحه من تقنيات المتطورة الفرصة أمام المرأة للتعلم والعمل والحصول على أجر نظيره، وبالتالي المشاركة الإيجابية في ميزانية الأسرة، وفي مسؤولية رعاية الأسرة ليس من الناحية الاقتصادية فقط بل من عدة نواحي أخرى، فالتكنولوجيا وما وفرته من أدوات منزلية متطورة ساعدت المرأة على إيجاد حيز من الوقت تشغله إما في توفير الراحة المنزلية لأفراد أسرتها، أو أن تعمل خارج البيت وبهذا مسؤولياتهن الداخلية والخارجية زادت بشكل لم يكن موجودا سابقا في الأسرة التقليدية. لكن مع هذا فإن عمل المرأة يجلب لها الاحترام والتقدير ويرفع من مكانتها الاجتماعية ويثبت إقدامها في الأسرة والمجتمع ويرفه عنها ماديا وحضاريا ويقوي من معنوياتها ويعزز ثقتها بنفسها وإمكاناتها ويدعم استقلاليتها وذاتيتها [5]، فتطور الوعي المجتمعي بأهمية النهوض بأوضاع المرأة، أدى إلى تغير

أوضاعها من حيث فرصها الاقتصادية وما يرتبط بهذا من تملك للقوة الاجتماعية، واكتساب للاعتبار، فقد حققت المرأة اليوم مكاسب في العديد من المجالات.[6]

إن المرأة في إطار الأسرة الحضرية أخذت مسؤولية الأم، حيث حملت على عاتقها زمام الأمور في البيت، وساعدها في ذلك العديد من العوامل الاجتماعية مثل استقلالية البيت الزوجي لدى العائلة الكبيرة وهو ما يساعدها على تحكم أحسن في تربية أبنائها بحكم أنها المسؤولة الرئيسية التي تتكفل بتربيتهم ،بالإضافة إلى ذلك تجاوز اهتمام المرأة حدود البيت إلى المجالات المعاشية الخارجية عن طريق الخروج للعمل ومسؤولية الحياة الزوجية خاصة منها الاقتصادية التي أصبحت تتقاسمها مع الزوج.[7] فقد أصبحت المرأة الجزائرية تبحث عن مكان لها خارج المؤسسة الأسرية وداخل المجتمع، بهدف تحقيق ذاتها، ويمكننا لمس ذلك من خلال ملاحظة العدد المتزايد من النساء الملتحقين بعالم الشغل، حيث أن هناك مجالات تكاد تكون حكرا على النساء مثل مجال التعلم. ومن هنا لم تعد النساء تكتفين بالبقاء في نفس مكانهن السابق داخل الأسرة، بل أصبحن مجبرات على التخلي عن جزء من سلطتهن الوالدية والمنزلية، للحصول مقابل ذلك على اعتراف بكرامتهن ومكانتهن المسلوبة.

وفي مقابل ذلك تناقصت سلطة الأب داخل الأسرة الجزائرية، بعد أن كان يحتل فيها مكانة مادية وروحية لا يصلها أي فرد آخر من أفراد أسرته، حيث كان يحرص على تماسك الأسرة وينظم أفرادها، وهذا من خلال ما يميز سلطته التقليدية والمتمثل في ممارسته المطلقة لكل الحقوق والواجبات اتجاه زوجته وأبنائه وكل من يعيش تحت مسؤوليته، فهو صاحب القرار بخصوص جميع المسائل المتعلقة بالأسرة من زواج وطلاق وإرث وبيع وشراء، وهو صاحب الملكية العائلية، الذي يتوجب على الجميع الخضوع إلى سلطته الأبوية، فالارتباط بالنسب الأبوي يلزمهم بتقبل ما يخلقه هذا الارتباط.[8] لكن مع تلاشي الرقابة الجماعية لأفراد القرابة والتي كانت تشجع على تجسيد سلطة الزوج المطلقة في البيت مقابل الحد من مكانة المرأة ومن سيادة القيم الديمقراطية في الأسرة التقليدية، أصبحت المرأة ومع الاستقلال السكني عن الأسرة الممتدة أكثر حرية في مختلف تصرفاتها وسلوكاتها، سواء داخل الأسرة في علاقتها بزوجها و أبنائها أو حتى خارجها، حيث أصبح هناك حوارا مباشرا أكثر بين جميع أفراد الأسرة و تشاور دائم في مختلف القضايا التي تخص أسرتهم مع تبادل للآراء والأفكار.

لكن ما لا نستطيع نكرانه هو أن العلاقات الأسرية في الأسرة الجزائرية التي تعمل فيها الزوجة خارج البيت قد تأثرت بعمق، فمن أبرز جوانب هذا التأثر ذلك الصراع المستمر الموجود بين الزوج والزوجة على السيادة والميزانية ومعاملة الأطفال والصلة بالنسق القرابي، بما فيها توزيع الأدوار الاجتماعية، والتي مع تضاعف المسؤوليات وانحسار الأسرة الممتدة تهاونت المرأة [9] في أداء العديد من هذه الأدوار مقبل أدوار أخرى مستحدثة لم تكن موجودة أصلا في ما مضى.

كما أضحت عملية التنشئة الاجتماعية حاليا تمارس من قبل العديد من المؤسسات التربوية والاجتماعية كالأسرة وجماعة الحي والمسجد والجيران والمدرسة... الخ، بحيث تتساند تلك المؤسسات وتتآزر وتتكامل فيما بينها لمحاولة تحقيق تنشئة متوازنة وسليمة وخالية من التناقضات والتأثيرات السلبية. أما سابقا فقد كانت هذه العملية تسير وفق مبادئ وتطلعات الجماعة التي كانت تتمثل في جمعية تتكون من شيوخ وأشخاص موثوق بهم، فحتى النظام السياسي آنذاك كان يسير من طرف الجمعية وفقا لنظام القيم السائدة، وأقوال الأسلاف والقواعد الإسلامية التي تعتبر إحدى البنيات الأساسية للنظام الاجتماعي التقليدي الجزائري، وأساس العلاقات الاجتماعية الاقتصادية والقضائية بين أفرادها، حيث أن نظام القيم الروحية والأخلاقية كانت تشكل نظام القيم الأكثر أهمية من القيم المادية لدى الفرد الجزائري . فكل شيء كان يدور حول هذه القيم، فيعتبر مفهوم "النيف" و"الشرف" من القيم السامية التي توطد وتوثق التماسك والالتحام بين أفراد الجماعة، وتجعل كل الواجبات والتضحيات من طرف العائلة مقبولة فلا شيء أنبل وأشرف من الدفاع والحفاظ عن شرف العائلة، وهي بهذه القيم تعمل على الحفاظ على التضامن الاجتماعي والوحدة الأسرية المبنية على رابطة الدم والقرابة اللتان تشكلان هيكل النظام الاجتماعي للمجتمع التقليدي.[10]

ومع تطور المجتمعات وبسبب التحولات الاجتماعية التي حملتها العولمة، تعددت وسائط التنشئة الاجتماعية لتشمل إضافة إلى ما هو موجود في الماضي، التلفزيون، والسينما والقنوات الفضائية والانترنت... الخ، والتي تتعارض فيما بينها لما تقدمه من رسائل وتعمل دون تنسيق لتأتي التنشئة الاجتماعية مشوشة وتؤدي إلى الارتباك والاضطراب والازدواجية في شخصية الفرد، هذه التحولات المجتمعية والأسرية انعكست سلبا على قيم واتجاهات ومبادئ الأفراد، وذلك من

خلال إقحام بعض المظاهر والسلوكات والأفكار الدخيلة عن عادات وثقافة المجتمع الجزائري والتي استيرادها من وسائل الإعلام والاتصال كالبرامج والمسلسلات المكسيكية والتركية التي استحوذت على نسبة كبيرة من المتابعين، وأضحت الأسرة تعاني بسبب الرغبة في التقليد وإتباع تلك الأنماط الاجتماعية والسلوكية على مستوى الشكل والفكر في الحياة اليومية.

3- الوظائف المتغيرة للأسرة الجزائرية

عندما يتغير المجتمع فإن الأسرة تتأثر بهذا التغير وتستجيب له محاولة التكيف مع الأوضاع الاجتماعية الجديدة بتغيير الوظائف أو البناء. ولقد فقدت الأسرة الحضرية المعاصرة الكثير من وظائفها التقليدية التي كانت تقوم بها في الماضي، إذ نجد أن الأسرة في العصور السابقة كانت هي النظام الاجتماعي الرئيسي الذي كان ينهض بوظائفه المتعددة كالتنشئة الاجتماعية، ومنح المكانة والتوجيه الديني والترفيه والحماية، والتعاطف والمحبة، حيث أن استمرار التغير في هذه المجالات أدى إلى فقدان أكثر الوظائف أهمية، وتحول أغلبها عن مسارها الصحيح.

1.3- الوظيفة البيولوجية

يعد ضمان تزويد الأسرة بأعضاء جدد من أهم وظائف الأسرة، والقيام بهذه الوظيفة يتطلب تنظيم النشاط الجنسي، حيث توجد في كل المجتمعات الإنسانية قيود على ممارسة الاتصال الجنسي بين الذكور والإناث، والاستثناء الكوني الوحيد الذي يجعل هذا الاتصال مشروعا ومقبولا اجتماعيا، وبالتالي تكون نتائجه شرعية في كل مكان هو عندما يتم بين الزوج وزوجته. أما تحديد من يجوز ومن لا يجوز الاتصال الجنسي بينهم فذلك أمر يختلف من ثقافة إلى أخرى ومن زمن إلى آخر.[11]

فعلى الرغم مما أصاب الأسرة الجزائرية من تقلص في وظائفها وأدوارها، إلا أنها ما زالت نظاما أساسيا في المجتمع لا يمكن تعويضه أو الاستغناء عنه، فعن طريقها يستمر ويبقى الكائن الإنساني وذلك من خلال وظيفتها البيولوجية المتمثلة في الإنجاب، وما يسبقه من علاقات جنسية ضرورية لاستمرار الكائن الإنساني.

لقد ظلت هذه الوظيفة قائمة في الأسرة على مدار التاريخ رغم تعرضها لعمليات تنظيمية متأثرة بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية، إذ تتوقف عملية الإنجاب على العمر الزمني الذي يصله الزوجان، وقد يحدد رسميا بالقانون أو بطريقة غير رسمية، وأصبح لكل من الرجل والمرأة في عدد من الدول الحق

المطلق في زيادة أو تحديد عدد أطفالها حسب ما يرغبان فيه بفضل العلم الحديث. حيث يعد إنجاب الأطفال بطريقة منظمة على فترات متباعدة راجع لاعتبارات صحية تتعلق بالأم والطفل، فهي طريقة معينة في الحياة يشعر فيها الفرد بالمسؤولية الكاملة نحو نسله وإنجابه، فالتغير الذي طرأ على الوظيفة البيولوجية اتجه نحو الإنجاب بوضعه في إطار تنظيمي تراعي فيه صحة الطفل، [12] والظروف المحيطة بنشأته.

فالأسرة الحديثة تميل غالبا إلى صغر حجمها من خلال تحديد عدد أطفالها، عن طريق زيادة إقبالها على استعمال وسائل منع الحمل، وهو ما يدل على مدى التغير الثقافي التي لحق بالأسرة وتخليها عن التصورات الدينية الشائعة، والأحكام المسبقة، حيث كان رجال الدين ينظرون إلى وسائل منع الحمل على أنها منافية لقواعد الدين.

2.3- الوظيفة الاقتصادية

تعتمد الأسرة التقليدية على الإرث العائلي والمتمثل في الأراضي الزراعية كوحدة إنتاجية واستهلاكية، لكن مع فقدانها لهذه الأراضي وانقسامها إضافة إلى انتقال الأفراد إلى المدينة التي عرفت وجود مؤسسات صناعية وتجارية تستخدم المهاجرين إليها على أساس كفاءتهم وقدراتهم دون اعتبار للجنس أو السلالة أو القرابة أو غيرها، من أجل الحصول على أجرة شهرية إما بالعمل في مؤسسات عمومية أو في مؤسسات خاصة، تحولت الأسرة الجزائرية بذلك من نموذج اقتصادي قائم بذاته يسيره أفراد الأسرة فقط، إلى نموذج اقتصادي مقنن وموجه من طرف الدولة، [13] وهذا من خلال إدخال نظام الأجور كنظام جديد بالنسبة للأسرة وظهور الثورة التكنولوجية ، والصناعة كنظام إنتاجي جديد [14]، وعليه أصبحت الاستقلالية المادية مهمة جدا في تشكل أسر نووية مستقلة اقتصاديا عن الأسر الممتدة، لتتلاءم بذلك مع متطلبات المجتمع المعاصر.

لقد تعرضت هذه الوظيفة إلى تطور كبير ساير مختلف المراحل الانتقالية التي شهدها المجتمع الجزائري، فقبل ظهور التصنيع كانت الأسرة الجزائرية تشكل وحدة إنتاجية واستهلاكية تتميز باقتصاد الكفاف أي أنها تستهلك ما تنتجه، فالأسرة هي التي كانت تؤّمن لأفرادها العمل إما في الزراعة أو في التجارة أو في الأعمال الحرفية، وتنفل مهن الآباء إلى الأبناء للمحافظة على الإرث الثقافي

للأسرة، إذ يتشارك أفراد الأسرة الجزائرية الكبيرة في ملكية وسائل الإنتاج، فالملكية في الأسرة جماعية تعود للكل وليس للفرد أو لعضو من الأسرة فقط.

لكن مع التغيرات التي مر بها المجتمع، والتي ظهرت نتائجه أكثر وضوحا في المجتمعات الريفية والقروية، حيث لم تعد مكتفية بذاتها اقتصاديا وهاجر عدد كبير من أفرادها للمجتمعات الحضرية، لهذا فإن وظيفتها في الإنتاج تحددت بطبيعة الحياة الحضرية، إذ تتميز الأسرة الحضرية حاليا بكونها وحدة مستهلكة أكثر من كونها منتجة، فبعد أن كان كل أفراد الأسرة يعملون في نفس الحرفة أو المهنة، تغيرت الصورة في المجتمع الصناعي وانتشر أفرادها في أماكن عديدة لتحقيق الاستقلالية المادية، فنمت بذلك الروح الفردية، وكان من نتائج هذه الحياة الحضرية ظهور كثير من السلع التي كانت في السابق من الكماليات ولا يتوفر معظمها أصلا، حيث أصبحت من الحاجات الضرورية للأسرة، وبذلك اتجهت الأسرة نحو الاستهلاك المتزايد.

إذ تختلف الضروريات والكماليات لدى الأسرة الجزائرية وهذا حسب المستوى المعيشي والقدرة الشرائية لكل منها، وما لا يختلف عليه اثنين هو أن الأسرة الجزائرية كباقي الأسر لا غنى لها عن المأكل والمشرب والملبس، لكن حاليا أصبح رب الأسرة يرى أنه من الضروري اقتناء جهاز تلفاز، طباخة، مدفأة وثلاجة، كل هذه الأجهزة المنزلية التي لا بد من وجودها في أي منزل، أو بالأحرى هي الوسائل الضرورية للمعيشة، وكل ما زاد عن ذلك هي كماليات تعتبر من وسائل الرفاهية والمتعة، ولكن في الوقت الحالي أصبحت البيوت الجزائرية بدءا من الأسرة المتوسطة، لا تستغني عن وجود آلة الغسيل، المكيف الكهربائي، الهوائي المقعر، الكمبيوتر والانترنت، وكل أجهزة المطبخ، فقد غدت من الضروريات.

وهكذا فقد تغير مفهوم الضروريات والكماليات في المجتمع الجزائري فما كان سابقا من الكماليات أصبح الآن من الضروريات، وأشياء أخرى لم تكن موجودة أصلا أفرزها التصنيع والتطور، أصبحت من الكماليات التي تجتهد الأسر في توفيرها والتي تعتبر عند العديد من هذه الأسر ضرورية أيضا لمواكبة هذا العصر السريع.

3.3- الوظيفة الاجتماعية

تتجلى هذه الوظيفة من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التي يقوم بها الأهل، حيث كانت ولا تزال الأسرة أنجع سلاح يستخدمه المجتمع في عملية التطبيع الاجتماعي، ونقل التراث الاجتماعي من جيل إلى جيل آخر، فيما معناه أن تعليم

الفرد وإدماجه في ثقافة مجتمعه و إتباعه لتقاليده، حيث يتوقف أثر الأسرة في عملية التطبيع الاجتماعي على عدة عوامل من بينها الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسرة والمستوى الثقافي لأفرادها، إضافة إلى حجمها وما مدى تماسكها واستقرارها، سواء في علاقة الوالدان فيما بينهم أو في علاقتهم مع أبنائهم، أو حتى في علاقة الأبناء بعضهم ببعض.[15]

فوظيفة التنشئة الاجتماعية والتي تقوم بها الأسرة، والتي تعني نقل الموروث الثقافي للمجتمع عبر الأجيال المتعاقبة، من أهم وظائف الأسرة التي لم تتغير، حيث لا تزال الأسرة في كل المجتمعات تمارس هذه الوظيفة لاسيما وأن الأطفال بعد ولادتهم يبقون مع أسرهم لسنوات عديدة، فهي المسؤولة على تربية وتنشئة أبنائها منذ الصغر حتى سن النضج، إذ تتولى تلقينهم التراث الاجتماعي الخبرات والمهارات المختلفة لتكوين شخصيتهم. غير أن عوامل التغير الاجتماعي التي شهدها المجتمع، ساهمت بنقل العديد من جوانب التنشئة الاجتماعية إلى مؤسسات أخرى خارج المنزل كالمدارس ورياض الأطفال، والنوادي ودور السينما...الخ[16].

4.3- الوظيفة النفسية

يعتبر الجو النفسي والعاطفي السائد داخل الأسرة ذا أهمية بالغة في تكوين شخصية الفرد وتنمية قدراته الفكرية والمعرفية، وهذا تماشيا مع كل مرحلة من مراحل نموه. إذ تمثل الأسرة المكان الأول الذي يتلقى فيه الفرد دروسا مباشرة وغير مباشرة في معاني المشاعر الإنسانية كالحب والكراهية والعطف والإحسان، حيث يمكن اعتبار أن الوظيفة النفسية والعاطفية للأسرة هي ملئ أجواء المنزل بعواطف الحب والقبول الاجتماعي، واللعب والتفاهم والتقبل بين الزوجين وإحاطة الأبناء بالدفئ الأسري، وهذا بدوره يؤدي إلى تشكيل مصدر رئيسي يتحقق من خلاله الإشباع العاطفي لجميع أعضاء الأسرة.[17]

فالمجتمعات عبر التاريخ اشتملت على بناءات أسرية متعددة ومتنوعة، مشكلة بذلك جماعة اجتماعية أساسية ونظام اجتماعي رئيسي ومصدر أخلاقي ودعامة أولية لضبط السلوك، والتي يتلقى من خلالها الأفراد أولى دروس الحياة الاجتماعية. حيث أن الانسان لا يحتاج للغذاء فقط لكي ينمو ويكبر، لكنه بحاجة أيضا إلى إشباع حاجاته النفسية كالحاجة إلى الحب، الحنان، الأمن وتقدير الذات، وهذا لا يمكن

أن يتم إلا من خلال الأسرة، حيث أنها المكان الأول الذي يجد فيه الفرد إشباعا لحاجياته النفسية والعاطفية.

5.3- الوظيفة التعليمية

تعد الأسرة المعلم الأول الذي يقع على عاتقها عبئ كبير من خلال هذه الوظيفة التي تباشرها، حتى وإن وجدت بعض المؤسسات الاجتماعية التي بدأت تقاسمها هذا الدور مع تقدم سن الأطفال، ولكنها رغم ذلك لا تزال تقوم بدور المتابعة لما يتعلمه الأبناء خارج المنزل في المدارس وغيرها، فمع ارتفاع المستوى التعليمي للأب والأم في الوقت الحاضر نجد أن هذا حجم هذا الدور أصبح مضاعفا وتأثيره أكثر أهمية ، ولعل الأسرة ومن خلال علاقتها بالمجتمع ومن خلال هذه الوظيفة [18] ودورها في بناء المجتمع تكون أساس تقدمه وازدهاره.

هذه الوظيفة التي مارستها الأسرة منذ الأزل والتي تقوم من خلالها بتعليم أفرادها، لا تعني بها تعليم القراءة والكتابة فقط بل تشمل أيضا تعلم الزراعة، أو الحرفة والصنعة، أو الرياضة، والشؤون المنزلية، فحتى وإن تغيرت وانتقلت وظيفة التعليم من شكلها غير الرسمي في الأسرة إلى شكل رسمي في المدرسة ،إلا أن هذا لا يعني أنها فقدت هذه الوظيفة تماما، إذ لا تزال تشرف على واجبات أطفالها المنزلية، وهذا الدور لا يمكن نكران أهميته لأن الوالدين هما الذين يؤثران على مستوى الفهم والإدراك لذا الطفل، ويتجلى ذلك أكثر عند التحاقه بالمدرسة .

ومما لا شك فيه هو اتجاه الآباء مؤخرا نحو الاهتمام بأبنائهم والشعور بمسؤولية أكبر فيما يخص ضمان مستقبلهم.ذلك أن النسق التربوي ساهم بشكل كبير في إحداث التغير والتطور، فلقد كان لديمقراطية التعليم وانتشار الوعي الثقافي أثر في رفع المستوى الثقافي للآباء الذين أصبحوا يعتمدون على الطرق التربوية الحديثة لتنشئة أبنائهم، القائمة على مبدأ الحرية والمساواة بين الجنسين وحق إبداء الرأي والمناقشة الحرة واستقلالية الميول والاتجاهات المكونة للشخصية.

4 – العوامل السوسيوثقافية المساهمة في الاغتراب

يحدث الاغتراب نتيجة العديد من العوامل الاجتماعية والثقافية المتعلقة بالمجتمع الذي يعيش فيه، والذي يفرض أنماطا مركبة من علاقات الأفراد بغيرهم وبالمجتمع أو بالمحيط بشكل عام، كما يمكن للاغتراب أن يحدث نتيجة تداخل وتفاعل هذه العوامل فيما بينها أو بتدخل عوامل أخرى.

- الأزمات الاجتماعية: بطبيعة الحال تسهم هذه الأزمات مثل غياب الأمن ومشكل الإسكان وحقوق الأقليات والتعليم وغيرها في زيادة حدة الاغتراب داخل المجتمع، وقد يرجع ذلك إلى أن الأزمة التي يمر بها المجتمع، تزيد من الضغوط الحياتية لدى الفرد، مما يؤثر ذلك على بعض أهدافه الحياتية التي خطط لها في وقت مضى، إذ يصعب بلوغها، مما يعرضه إلى الإحباط وعدم الرضى عن حياته.

- ضعف الاندماج الاجتماعي: يغدو ضعف الاندماج بين الفئات الاجتماعية باعثا على الاغتراب، لاسيما لدى الفرد الذي ينتمي إلى الفئات المحرومة [19]. والذي يجد صعوبة في التواصل مع أقرانه من الفئات الاجتماعية الأعلى مكانة منه، والتفاعل والاختلاط معهم والتشارك في الحياة الاجتماعية نظرا لوجود فروقات اجتماعية تشكل حالات رفض وشعور بالدونية والنقص.
- البطالة: وتعتبر من الأسباب الهامة لظهور مشكلة الاغتراب، حيث أن الشباب الذي لا يجد له وظيفة يتجه إلى الانحراف في أغلب حالاته، فقد أصبحت البطالة من المشكلات الخطيرة التي يعاني منها الشباب، خاصة وأنها قد تتفاقم وتتأزم أكثر مع مرور الوقت إذ لم يتم تسطير الحلول الكفيلة لمعالجتها وتدارك الوضع، مع البحث عن أسبابها الحقيقية للحد من انتشارها مستقبلا.
- التغير الاجتماعي والتطور الحضاري السريع: وما نتج عن ذلك من عدم توافر القدرة النفسية على التوافق معه، وعدم التوافق مع الحياة الصناعية المعقدة المتغيرة، وعدم التوافق مع عصر سرعة التغير الاجتماعي، وسيطرة الآلة [20] إضافة إلى تعقد القوانين وتنوع المسؤوليات الاجتماعية وزيادتها وصعوبة تحملها.
- اضطراب التنشئة الاجتماعية: حيث تسود الاضطرابات في الأسرة ، ويسوء التوافق الأسري والاجتماعي مما يؤدي إلى حدوث اضطرابات في المجتمع، وبذلك فإن هذه الاضطرابات تصيب مؤسسات التنشئة الاجتماعية بأنواعها المختلفة ناتجة عن وجود خلل خلال قيامها بآداء وظائفها في تنشئة الأفراد وإعدادهم للحياة الاجتماعية.

وهي تلك الأسباب التي لها علاقة بالثقافة السائدة داخل المجتمعات ولها دور كبير في تكوين الاغتراب، وتتمثل في:

- التوجيهات القيمية: وهي نتاج الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية السائدة في ثقافة ما، أو بمعنى آخر، هي انعكاس للثقافة السائدة التي

تعتمد على تنميط وتدعيم توجهاتها القيمية داخل المجتمع، مع عدم الأخذ بعين الاعتبار التنوعات والاختلافات الثقافية في المجتمع الواحد، وهذا ما يؤدي إلى الاغتراب لدى أفراده.

- تحلل معايير المجتمع: لكل مجتمع مجموعة من المعايير ترسم بناءه الفكري والاجتماعي ،ولكن مع التغيرات الاجتماعية السريعة والتطورات الحديثة، وجدت أغلب المجتمعات نفسها عاجزة عن مسايرة الحياة المعاصرة ومتطلباتها المتجددة والمتنوعة، مما أدى إلى ضعف البنى الاجتماعية وانهيار للنظم والقوانين، لتتحلل معها المعايير الاجتماعية وتبدأ في التلاشي والضمور لتختفي تدريجيا.
- الثقافة الفرعية: وتمثل جزءا من الثقافة السائدة في المجتمع أو الثقافة الكلية، وهي تشتمل على أسلوب حياة تتميز به جماعة عن غيرها من الجماعات الأخرى ضمن نطاق واحد، فالثقافة الفرعية قد تبعث على الاغتراب في أحيان معينة، وذلك يعود إلى أن الأفراد وهم يحاولون الاندماج في الثقافة السائدة [21] قد تعترضهم صعوبات تعيق توافقهم مع معايير وقيم هذه الثقافة.

- الفجوة بين الأجيال وبين الفرد والمجتمع: وخاصة إذا كانت هذه الفجوة واسعة، مع اختفاء القيم التي كانت موجودة في الماضي مثل التعاطف والتراحم والمحبة [22]، وظهور قيم جديدة ومغايرة يتمسك بها أبناء الجيل الصاعد، مما يخلق شكلا من الصراع القيمي بين أبناء هذا الجيل والأجيال السابقة من الآباء والأجداد، بإضافة إلى الفروق الموجودة بين ما يتعلمه الفرد من أمور مثالية سواء داخل الأسرة أو في المؤسسات التربوية المختلفة، وبين ما يجده في الواقع الفعلي من ممارسات لا تمت بصلة لكل تلك المكتسبات النظرية، وهذا ما يمثل أولى مؤشرات الاغتراب.

- انتشار وسائل الاتصال الجمعية: فوسائل الاتصال الجمعية (التلفزيون وغيرها) من الممكن أن تعمد إلى تزييف الشباب ومن ثم تغريبهم عن المجتمع، ويرى إريك فروم أن أسباب ومصادر الاغتراب ترجع أساسا إلى طبيعة المجتمع الحديث وسيطرة الآلة وهيمنة التكنولوجيا الحديثة على الإنسان.

- إشاعة مراكز ثقافية مرتبطة بثقافات أجنبية [23]: وتتمثل في الزيادة غير المنتظمة أو المخطط لها لعدد المدارس أو الجامعات أو الأندية الثقافية، سواء كانت أجنبية أو تقدم تعليما وثقافة أجنبيين تشكل حالة من الانبهار والإعجاب بالآخر، وتكون هناك قابلية كبيرة لتبني أسلوب الحياة السائدة فيها، ويتجلى ذلك من خلال

محاكاة بعض المظاهر السلوكية المرتبطة بالثقافة الأجنبية في الحياة العادية، وهنا يصبح الفرد في حالة اغتراب عن مجتمعه وثقافته.

5 – تجليات المظاهر الاغترابية في المجتمع

أفرزت ظاهرة الاغتراب العديد من والمشكلات التي لها تأثير كبير سواءا على الفرد أو على المجتمع، كالعزلة وضعف الانتماء والتي تعد أكثر انتشارا وبروزا في المجتمعات الحديثة والتي تكون قائمة على الفردية دون الاهتمام بروح الجماعة، وكذلك ضمور التواصل بين سكان المدن الحضرية، وبروز الحواجز النفسية والاجتماعية التي تسبق المسافات التفاعلية بينهم.

حيث يقصد بضعف الانتماء الاجتماعي إحساس الفرد بعدم الانتماء والانتساب لجماعته الأساسية ولا يرضى عنها ولا يشعر بالفخر بها، وهو رافض للقيم السائدة في الثقافة الخاصة بمجتمعه، مما يدفعه إلى عدم الاكتراث بالوطن الذي يصبح مظهرا سلوكيا دالا على اغتراب الشباب،[24] ويرجع ذلك إلى أن الاغتراب يعمل على إضعاف انتماء الفرد لجماعته واندماجه فيها، مما يؤدي إلى هشاشة وقلة علاقاته وروابطه التي تجمعه بأفرادها، وعدم مشاركته الفاعلة في أنشطتها المختلفة، وهذا ما ينتج مع مرور الوقت حالة من عدم الاهتمام واللامبالاة بما يحدث داخل جماعته، لتصبح في نظره خارجية ومنفصلة عنه، ولا تفرق في شيء عن الجماعات الأخرى التي لا ينتمي إليها ولا يهمه أمرها طبعا.

إذ يوجد العديد من الأشخاص الذين يعجزون عن التكيف لحركة المجتمع باتجاه مواكبة الاندفاع وراء المغانم المالية وتحقيق المكانة الاجتماعية الأرفع، ومن أسباب ذلك استمرارهم في التمسك بالقيم التقليدية، مما يعرقل مواءمة سلوكياتهم مع التغيرات الاجتماعية الجارية [25]، وتأقلمهم مع التطورات الحاصلة في مجتمعهم، ورغم ذلك فإنهم يبالغون كثيرا في نظرتهم الإيجابية لما يقومون به، ويرفضون كل ما هو حديث ومعاصر، محولين بذلك إخفاقهم المادي إلى نجاح أخلاقي كأسلوب للتخفيف من وطأة الإحباط والتأخر عن الآخرين.

لقد أصبح شباب هذا العصر يكشفون عن اغترابهم من خلال قيامهم بالعديد من المظاهر السلوكية التي تعبر عن آرائهم وأفكارهم وتنبع من ثقافتهم وبيئتهم الاجتماعية، خصوصا تلك التي يصعب التصريح والجهر بها علنا خوفا من تبعاتها وما ينتج عنها، وهو ما يطلق عليه بالاحتجاج الصامت الذي يتم عن طريق العديد من الأساليب من النكتة والحديث الشفوي الذي ينطوي على التهكم والسخرية والنقد

اللاذع والكتابة والرسوم على الجدران أو على المقاعد، وهي أساليب من الاحتجاج على الظروف التي يعيشونها وعلى أوضاع الذل والقهر. حيث أضحى الاتفاق على أساس واحد من الفهم المشترك، وبالدرجة التي يشعر بها أفراد المجتمع بالانتماء إلى إطار واحد من القيم المتقاربة والمتجانسة صعب المنال، وبذلك أحدثت هذه التناقضات في منظومة القيم، تفككا أصاب البيئة الثقافية وشرخا في الوجود الاجتماعي للأفراد، والذي ترتب عليه بعض الآثار والانعكاسات، مما ساهم في تزعزع المثل العليا لدى أفراد المجتمع إلى جانب اختلال المقاييس ومعايير التعامل والتقويم المعتمدة داخل المجتمع.

إن عدم رضا الفرد عما يحدث حوله وما يمس صميم حياته، مع الشعور بأن القيم السائدة في المجتمع والمؤسسات الأساسية فيه لا تحقق رغباته ولا تعكس مطالبه واهتماماته وإن لا أمل له في تحسين ظروفه وواقعه فإنه يصاب بخيبة الأمل والخذلان واليأس، غالبا ما يدفعه ذلك إلى التمرد والعصيان والثورة ضد من جعله يقع في فخ التداعي والانهيار والفقر والسأم من الحياة [26] ، موجها بذلك نزعة تدميرية وعدوانية اتجاه نفسه وذاته أو اتجاه مجتمعه بمؤسساته المختلفة كمحاولة يائسة لإحداث التغيير الجذري فيها، وهذا من خلال مختلف أشكال العنف سواء كان لفظيا أو رمزيا أو جسديا أو ماديا.

ومن بين أخطر هذه المظاهر تعاطي المخدرات والذي يعتبر من المظاهر الناتجة عن اغتراب الشباب التي من خلالها يستطيع الشباب أن يهرب من الواقع المرير – من وجهة نظره – والغرق في عالم المخدرات لأنه بذلك يخلص نفسه من أي مسؤولية اتجاه المجتمع الذي يعيش فيه ، [27] حيث أن ضعف المشاركة والتفاعل في الحياة الاجتماعية والإحساس بعدم الأهمية والضياع، إضافة إلى عدم القدرة على التوافق مع صعوبات الحياة واختيار الأساليب المناسبة لتصدي لها، يدفع الشباب إلى الإدمان على تعاطي المخدرات من أجل إعادة توازنهم ونسيان همومهم.

إضافة إلى الانتحار الذي يعد وسيلة للتخلص من المعاناة التي أخذ يعاني منها، إذ تلعب ضغوط الحياة دورا كبيرا في تكوين وضعية اجتماعية مغتربة، ذلك أن اشتداد الضغوط وعدم تيسر السبل الكفيلة للتخفيف منها، يؤدي إلى شعور الفرد بعدم أهمية وجوده في الحياة، التي تصبح في نظره فارغة من محتواها وبدون معنى أو هدف، فتتحول حياته إلى البؤس والشقاء، ولهذا فإن الاغتراب يساهم بشكل كبير في تهيئة الفرد للإقدام على الانتحار الذي يمثل له الحل الوحيد والنهائي لتخلص من ضغوطاته النفسية ومشكلاته.

تدل مختلف الوقائع والحقائق اليومية إلى انتشار ظاهرة أخذت تشيع بين صفوف الشباب والمتمثل في الإحساس بالشيخوخة المبكرة، حيث يشعر الفرد بتدهور الحالة الصحية في عمر مبكر إلى جانب الإحساس بالإنهاك، وهذا يعود بطبيعة الحال إلى أن هؤلاء الشباب أرهقوا بأعباء حياتية شتى [28]، من بينها الحرمان من مزاولة الدراسة ومتابعتها، والدخول المبكر لسوق العمل والمساهمة في دخل الأسرة وتحمل مسؤولياتها، فضلا عن الصعوبات التي يواجهونها خلال ذلك في مقابل حرمانهم من فرص الاستمتاع بالحياة وعيش مرحلتهم العمرية وفق الخصائص التي تميزها، مما يجعلهم عرضة إلى استنزاف طاقاتهم النفسية والجسدية والعقلية، مما يؤدي بهم إلى الإنهاك والضعف.

ومن المظاهر أيضا التي تعكس بجلاء مدى تغلغل الاغتراب في المجتمعات إشاعة التدين الشكلي ، ويقصد به المداومة والمواظبة على القيام ببعض الشعائر والطقوس الدينية، والتي أخذت تشيع بين الشباب لاسيما المقهورين والساخطين والمهمشين منهم، بعد أن شعروا بالعجز وعدم القدرة على التحكم بالأحداث المحيطة بهم. [29] ويعتبر هذا التدين شكلي يعتمد على السلوكيات الظاهرة للفرد، وعلى مظهره الخارجي وهندامه الذي يعكس تدينه، مقدما لمجتمعه صورة نمطية عن الإنسان المتدين، وهذا لا يقضي بالضرورة أن تكون اتجاهاته وأفكاره ومعتقداته مبنية على أسس دينية سليمة تتوافق مع مظهراته الدينية، ولهذا فإنه من السهل والحال هكذا تغير سلوكياته من مقبولة إلى سلوكيات غير مقبولة وغير ملائمة.

6-الخاتمة

أثرت التحولات التي عرفها المجتمع الجزائري خلال مراحله الانتقالية المختلفة، على خصائص وتركيبة نواته الأساسية والمتمثلة في الأسرة، سواء من الجانب الاجتماعي المتعلق بالعلاقات والأدوار والسلطة والمكانات أو من الجانب الثقافي المتعلق بالقيم والمبادئ والمعايير واللغة والسلوك، حيث ساهمت في توجيه الأسر الجزائرية نحو أنماط معينة تختلف عما كانت عليه سابقا، خاصة مع الصراعات الفكرية والإيديولوجية الداخلية، وتجاذب تيارات فكرية، إقليمية وعالمية خارجية فيما يطلق عليه بالعولمة .

هذا ما ساهم في تشكل العديد من القضايا البارزة مثل مشكلة الهوية، وانقلاب القيم، وتغير الأدوار، ليجد الفرد نفسه في خضم هذا الزخم والصراع الثقافي يعيش في حالة اغترابية فرضت عليه قسرا، والتي يمكن ملاحظتها ظاهريا من خلال

العديد من السلوكات كالعنف الموجه نحو الذات أو نحو الآخر، حيث يعبر الفرد من خلاله عن رفضه لبعض الأوامر والقوانين المتعلقة بمجتمعه والتي يعتبرها كوسيلة قهرية تعيق وتحد من حريته وتكبت غاياته وأفكاره، فيبرز بذلك تمرده وعصيانه في شكل ثورة من الغضب والانفعال. كما يمكن أن يؤدي أيضا إلى اعتزال الناس، وفقدان الرغبة بالمشاركة في النشاطات الاجتماعية وضعف العلاقات، والخجل المفرط، والانسحاب وتفضيل الوحدة، والابتعاد عن الأماكن المزدحمة والمكتظة بالناس، كل هذه المظاهر وأخرى غالبا ما يكون لها امتداد داخل الوسط الأسري، حيث تجدر الإشارة إلى أن درجة تأثير التحولات السوسيوثقافية التي مر بها المجتمع الجزائري تفاوتت من أسرة إلى أخرى، وهذا ما يجعل بعض الأفراد أكثر عرضة للاغتراب من الآخرين، خاصة إذا لم تواكب أسرهم التغيرات السريعة الحاصلة في المجتمع، ما يؤدي إلى رفض تقبل العديد من تلك الأفكار والقيم التي يجد فيها تناقضا أو تهديدا لمبادئ وآراء تعتبر كثوابت لديه لكونها مستمدة أساسا من وسطه الأسري.

الهوامش

1. دهيمي زينب، التغير الاجتماعي داخل الأسرة الجزائرية، ملتقى وطني حول الأسرة والتحديات المعاصرة، جامعة ورقلة، الجزائر، 16/15 ماي 2012، ص8.
2. أمزيان نعيمة، أثار التغير الاجتماعي على مكانة ودور المسن داخل الأسرة الجزائرية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 9، الجزائر، نوفمبر 2014، ص185.
3. شويخة علياء، الأسرة ومفهومها التربوي، نقلا عن موقع:
http://dspace.univ-djelfa.dz.12h :45m/6/1/18
4. أمزيان نعيمة، مرجع سابق، ص185.
5. المرجع نفسه، ص187.
6. إبراهيم عيسى عثمان، مقدمة في علم الاجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط2، الأردن، 2012، ص 293.
7. Mostafa BOUTEFNOUCHET ,la famille Algérienne .édition et caractéristiques récentes ,Alger,1980 , P 224.
8. Addi LHOUARI, mutation de la société Algérienne, famille et lien social dans l'Algérie contemporaine . Ed la découverte, Paris ,1999, P43.
9. أمزيان نعيمة، مرجع سابق، ص187.
10. هلال غنيمة، مكانة المرأة الجزائرية قي ظل التغير الاجتماعي الحاصل في المجتمع الجزائري، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، المجلد 4، العدد8، الجزائر، ص183.
11. أحمد سالم الأحمر، علم اجتماع الأسرة بين التنظير والواقع المتغير، دار الكتاب الجديد المتحدة، ليبيا، 2004، ص51.
12. دهيمي زينب، مرجع سابق، ص10.
13. شويخة علياء، الأسرة ومفهومها التربوي. نقلا عن موقع:
http://dspace.univ-djelfa.dz.12h :45m/6/1/18
Mostafa BOUTEFNOUCHET, OP.CIT. P221.
14. دهيمي زينب، مرجع السابق، ص(9-11).
15. هلال غنيمة، مرجع سابق، ص183.
16. سناء الخولي، الأسرة والحياة العائلية، دار النهضة العربية، بيروت، 1984، ص61.
17. أحمد طاهر مسعود، المدخل إلى علم الاجتماع العام، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الأردن، 2012. ص245.
18. إقبال محمد رشيد صالح الحمداني، الاغتراب- التمرد قلق المستقبل.دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص145.
19. إجلال محمد سري، الأمراض النفسية الاجتماعية، عالم الكتب، القاهرة، 2003، ص128.
20. إقبال محمد رشيد صالح الحمداني، مرجع سابق، ص (144،145).

21.إجلال محمد سري، . مرجع سابق، ص128.
22.إقبال محمد رشيد صالح الحمداني، مرجع سابق، ص (145، 146).
23. المرجع نفسه، ص (141، 142).
24. منصور بن زاهي، الشعور بالاغتراب الوظيفي وعلاقته بالدافعية للإنجاز لدى الإطارات الوسطى لقطاع المحروقات، رسالة دكتوراه (منشورة)، جامعة منتوري، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم النفس والعلوم التربوية، قسنطينة، السنة الجامعية 2006 – 2007، ص55.
25. إحسان محمد الحسن، علم اجتماع العنف والإرهاب، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص230.
26. مجدي أحمد محمد عبد الله، مرجع سابق، ص203.
27. إقبال محمد رشيد صالح الحمداني، مرجع سابق، ص (142-203).
28. محمد يزيد أحمد الرفاعي، الاغتراب وأزمة الهوية. دار الطليعة، بيروت، 2001، ص93.